



**أثر استقلال وعدد أعضاء لجان المراجعة على مستوى
الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الإجتماعية للشركات
الصناعية المساهمة: دراسة تطبيقية**

**Impact of Audit Committee Independence and Number Of
Members on Social Responsibility Accounting Disclosure
Level for Industrial Corporations: An Applied Study**

أ/ رانيا محمد بسيوني مبروك

باحثة ماجستير

rooneymohammed021@gmail.com

د/ عبده أحمد عبده عتاش

مدرس المحاسبة

كلية التجارة - جامعة كفر الشيخ

ab_sh_er@com.kfs.edu.eg

أ.د/ شوقي السيد فوده

أستاذ المحاسبة الخاصة

كلية التجارة - جامعة كفر الشيخ

shawky.fouda@com.kfs.edu.eg

مجلة الدراسات التجارية المعاصرة

كلية التجارة - جامعة كفر الشيخ

المجلد العاشر - العدد السابع عشر - الجزء الرابع

يناير ٢٠٢٤ م

رابط المجلة : <https://csj.journals.ekb.eg>

ملخص البحث:

يهدف هذا البحث إلى بيان أثر استقلال وعدد أعضاء لجان المراجعة على مستوى الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية للشركات الصناعية المساهمة، وذلك من خلال بيان أثر استقلال أعضاء لجنة المراجعة على مستوى الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية للشركات الصناعية المساهمة، كما هدفت الدراسة إلى بيان أثر عدد أعضاء لجنة المراجعة على مستوى الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية للشركات الصناعية المساهمة.

ولتحقيق هذا الهدف تم تقسيم البحث إلى شقين، الشق النظري لتأصيل موضوع البحث والشق التطبيقي لاختبار فروض البحث، وذلك من خلال دراسة أثر استقلال وعدد أعضاء لجان المراجعة على مستوى الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية للشركات الصناعية المساهمة، وقد إتمدت الباحثة في اختبار فروض البحث على نموذج الإنحدار الخطى المتعدد وقد تم التطبيق على عينة من الشركات الصناعية المساهمة.

ومن خلال الدراسة النظرية والتطبيقية توصلت الدراسة إلى وجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لاستقلال أعضاء لجنة المراجعة على مستوى الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية بالشركات الصناعية المساهمة، كما توصلت الدراسة إلى وجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لعدد أعضاء لجنة المراجعة على مستوى الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية بالشركات الصناعية المساهمة.

الكلمات المفتاحية: استقلال أعضاء لجان المراجعة، عدد أعضاء لجان المراجعة، الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية للشركات.

Abstract:

This research aims to demonstrate the effect of the independence and number of audit committee members on the level of accounting disclosure of social responsibility for joint-stock industrial companies, by showing the effect of the independence of audit committee members on the level of accounting disclosure of social responsibility for joint-stock industrial companies. The study also aimed to demonstrate the effect of the number of members Audit Committee at the level of accounting disclosure of social responsibility for joint-stock industrial companies.

To achieve this goal, the research was divided into two parts: the theoretical part to establish the research topic and the applied part to test the research hypotheses, by studying the effect of the independence and number of audit committee members on the level of accounting disclosure of social responsibility for joint-stock industrial companies. In testing the research hypotheses, the researcher relied on a model Multiple linear regression was applied to a sample of joint-stock industrial companies.

Through the theoretical and applied study, the study found that there is a statistically significant positive effect of the independence of the audit committee members on the level of accounting disclosure of social responsibility in joint-stock industrial companies. The study also found that there is a statistically significant positive effect of the number of audit committee members on the level of accounting disclosure of social responsibility for Joint-stock industrial companies.

١/١ مقدمة البحث:

لقد تزايد الإهتمام بالمسؤولية الإجتماعية للشركات الصناعية المساهمة في العقد الاخير نتيجة للضغوط الهائلة على إدارات هذه الشركات سياسياً وإجتماعياً وإقتصادياً لتولي إهتمامها بالأثار الإجتماعية الناتجة عن ممارسة أنشطتها، حيث واجهت هذه الشركات إنتقادات كثيرة بسبب إهتمامها بتعظيم الثروة لمساهميها وعدم إهتمامها بمسئوليتها الإجتماعية (Hiller, 2013, p.287).

ولقد دفعت كل هذه الضغوط إدارات الشركات الصناعية المساهمة للإهتمام بمسئوليتها الإجتماعية، حيث وصل حجم الإنفاق على الأنشطة الإجتماعية الخيرية في الولايات المتحدة الأمريكية عام (٢٠٠٨م) فقط ما يقرب من ٣١٠ مليار دولار، (Arendtadn & Brettel, 2010, p.1469).

ومن خلال زيادة أهمية المسؤولية الإجتماعية فقد ظهرت العديد من المفاهيم التي حاولت تحديد المفهوم الدقيق للمسؤولية الإجتماعية للشركات ومن أهمها مفهوم المنظمة الدولية للمقاييس ايزو (Iso 2007) حيث عرفتها بأنها: "مسئولية الشركة عن الأثار المترتبة عن أنشطتها على البيئة والمجتمع من خلال تبني سلوك أخلاقي وشفاف يساهم في رفاهية المجتمع والتنمية المستدامة، ويأخذ في الإعتبار توقعات أصحاب المصالح والإمتثال للقوانين واللوائح السارية، وبما يتوافق مع المعايير الدولية".

في حين قام مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة World Business Council For Sustainable Development (WBCSD) بتعريف المسؤولية الإجتماعية للشركات بأنها: "الإلتزام متواصل من قبل مؤسسات الأعمال بالمساهمة في تحقيق التنمية الإقتصادية والتصرف أخلاقياً، والعمل في الوقت نفسه على تحسين مستوى المعيشة للعاملين وعائلاتهم، علاوة على المجتمع المحلي" (kansal et al., 2014, p.218).

ومع صدور الميثاق العالمي للأمم المتحدة في عام (١٩٩٩م)، والذي يعتبر بمثابة مبادرة دولية دعت بمقتضاها الأمم المتحدة الشركات الصناعية المساهمة لزيادة مساهمتها الإجتماعية للتغلب على تحديات العولمة والتحلى بروح المواطنة المؤسسية، والمشاركة الإختيارية في التنمية المستدامة في المجتمعات المختلفة، فقد تبني اتحاد الصناعات المصرية في فبراير عام (٢٠٠١م) هذا الميثاق، لتصبح مصر أول دولة عربية تستجيب لهذه المبادرة وايضاً تم اطلاق المبادرة القومية للمسؤولية الإجتماعية للشركات المصرية في مارس عام (٢٠٠٨م).

ولقد أكد مجلس التقارير الدولية المتكاملة Integrated International Reporting Council (IIRC) في عام (٢٠١١م) أن التقارير المتكاملة هي تقارير تجمع المعلومات المالية وغير المالية حول إستراتيجية مع رقابة واداء وتوقعات الشركة بطريقة تعكس السياق الاجتماعى والبيئى والاقتصادى الذى تعمل به بهدف مساعدة المستثمرين وباقي اصحاب المصالح على اتخاذ القرارات السليمة.

إن عملية الإفصاح المحاسبى عن المسؤولية الاجتماعية يعتبر اداة هامة للاتصال مع أصحاب المصالح ودعم التنمية الاقتصادية بالإضافة الى جذب كافة جوانب الإستثمار، وبما ان الإفصاحات الاجتماعية توفر معلومات غير مالية عن نشاط الشركات الصناعية فيما يتعلق بممارسات المسؤولية الاجتماعية فانها تخلق حلقة تغذية عكسية Feed Back ايجابية من خلال زيادة الشفافية حول الأثر البيئى والاجتماعى وهيكلا آليات حوكمة الشركات، وكذلك تحسين نظام الرقابة الداخلية من خلال

الإمتثال بالقوانين واللوائح نتيجة الإلتزام الأخلاقي للمديرين فى أداء اعمالهم وهو ما يترتب عليه ارتفاع جودة التقارير المالية، بالتالى تحول التركيز من مجرد الإفصاح المحاسبى عن المعلومات المالية فقط الى ضرورة الإفصاح المحاسبى عن المعلومات الاجتماعية والبيئية والاقتصادية الى جانب المعلومات المالية فى تقارير شركات الأعمال (pyo & lee, 2013, pp.945-962).

ومن ناحية اخرى، زاد الإهتمام فى الآونة الاخيرة بدور لجان المراجعة عالمياً خاصة بعد حالات الفشل والتعثر المالى والإدارى للكثير من الشركات العالمية مثل شركة enron للطاقة فى عام (٢٠٠١م)، بنك Lehman brothers فى عام (٢٠٠٨م) الامر الذى أدى إلى فضائح وإنهيارات مالية أحاطت بمكاتب مراجعة وشركات كبرى عالمية، لذلك يعد وجود لجان المراجعة فى الشركات الصناعية المساهمة أمراً مهماً جداً لتحسين فاعلية واستقلالية مراقب الحسابات لتتلافى أوجه التلاعب والغش فى تلك الشركات (السويطى، ٢٠٠٦، ص ٢).

ولقد كان الباعث على نشأة فكرة وجود أعضاء لجان المراجعة هو المحافظة على حياد واستقلال كلا من المراجع الداخلى ومراقب الحسابات وذلك بإعتبار أن اللجنة تمثل حلقة وصل بين مراقب الحسابات ومجلس إدارة الشركة.

لقد ذكر الكاتب (Bradburg, 1990, p.21) نقلا من (فودة، ٢٠١٤-٢٠١٥م، ص ص ١٢٠-١٢١) أهم أهداف لجان المراجعة فيما يلى:

- ١- مساعدة الإدارة العليا للوفاء بما يطلب منها.
- ٢- زيادة مصداقية المعلومات المحاسبية المنشورة فى القوائم المالية والتأكد من جودة الإفصاح المحاسبى مما يؤدي إلى تطوير وتحسين مهنة المراجعة.
- ٣- تدنيّة ظاهرة عدم تماثل المعلومات المنشورة بين الإدارة والأطراف الأخرى.
- ٤- دعم استقلال مراقب الحسابات.

من هنا يتضح أهمية دور أعضاء لجان المراجعة فى بيئة الشركات الصناعية المصرية فى دعم جودة خدمات مهنة المحاسبة والمراجعة من خلال الإصرار على استقلالية مراقب الحسابات والمحافظة على ثقة مستخدمى القوائم المالية المنشورة، وبناءً على ماسبق فقد أصبح موضوع الإفصاح المحاسبى عن المسئولية الإجتماعية للشركات الصناعية المساهمة ولجان المراجعة أحد الموضوعات الهامة والجديرة بالتحليل والدراسة فى بيئة الأعمال المصرية، بالإضافة إلى رغبة مجالس إدارات الشركات بتنفيذ سياسات تخضع لرقابة فعالة ومطالبة المستثمرين والمساهمين بتقارير مالية غير مضللة، ومن هنا كان هناك ضرورة ملحة للقيام بهذه الدراسة للمساهمة فى تحديد أثر استقلال وعدد أعضاء لجان المراجعة على الإفصاح المحاسبى عن المسئولية الإجتماعية للشركات الصناعية المساهمة.

٢/١ مشكلة الدراسة:

بعد تفاقم المشكلات البيئية والاجتماعية والاقتصادية فى دول العالم مثل: التعثر المالى والإدارى وعدم الرعاية الاجتماعية وإستنزاف الموارد البيئية، والتي كانت الشركات الصناعية المساهمة هى السبب فى ظهور البعض منها، ظهرت ضغوطات كبيرة على هذه الشركات فى سبيل مواجهة مسؤولياتها والتزاماتها، وتصحيح الممارسات غير المسئولة الصادرة عنها، فبدأت تتبلور ثقافة

المسئولية الاجتماعية تجاه البيئة والمجتمع لتحسين صورتها، حيث أصبح تكوين السمعة الجيدة هدفاً أساسياً تسعى إلى تحقيقه كل الشركات الصناعية المساهمة من خلال تحسين الأداء، فتنظيم أداء الشركات لم يعد يعتمد على مراكزها المالية وربحياتها فحسب (Belal, 2008, pp.201-213)، بل ظهرت الحاجة الى الإفصاح المحاسبي عن المعلومات غير المالية الى جانب المعلومات الواردة بالتقارير المالية بهدف قياس مدى نجاح الشركة في تحقيق أهدافها الاجتماعية والاقتصادية ولعل من أهم هذه الإفصاحات غير المالية هو الإفصاح المحاسبي عن المسئولية الاجتماعية، وخاصة ان أحد الجوانب الهامة لهذا المصطلح هو الجانب الأخلاقي لحماية المستثمرين من خلال تقديم معلومات ذات جودة عالية، وتحسين مستوى الإفصاح المحاسبي، وكذلك زيادة شفافية التقارير المالية والحد من ظاهرة عدم تماثل المعلومات (Kaufmann & olaru, 2012, pp. 1-16)، وحالاً فإن الفكر المحاسبي المصري يُعاني من القصور في كيفية تفعيل دور لجان المراجعة بما يتلاءم مع بيئة الأعمال للدول المتقدمة، ويُعاني أيضاً من القصور في كيفية الإفصاح المحاسبي عن المسئولية الاجتماعية للشركات الصناعية المساهمة في تقاريرها المالية، الأمر الذي جعل الإفصاح المحاسبي يصبح من أهم متطلبات بورصة الأوراق المالية عالمياً لما له من تأثير إيجابي على قيمة أسهم الشركة في البورصة.

ومن هنا تتمثل طبيعة مشكلة البحث في بيان أثر استقلال وعدد أعضاء لجان المراجعة على مستوى الإفصاح المحاسبي عن المسئولية الاجتماعية للشركات الصناعية المساهمة.

ويمكن التعبير عن طبيعة مشكلة البحث في شكل السؤال البحثي الرئيسي التالي:

ما أثر استقلال وعدد أعضاء لجان المراجعة على مستوى الإفصاح المحاسبي عن المسئولية الاجتماعية للشركات الصناعية المساهمة؟

ويتفرع من السؤال البحثي الرئيسي الاسئلة البحثية الفرعية التالية:

١- ما أثر استقلال أعضاء لجنة المراجعة على مستوى الإفصاح المحاسبي عن المسئولية الاجتماعية للشركات الصناعية المساهمة؟

٢- ما أثر عدد أعضاء لجنة المراجعة على مستوى الإفصاح المحاسبي عن المسئولية الاجتماعية للشركات الصناعية المساهمة؟

٣/١ أهداف البحث:

يتمثل الهدف الرئيسي للبحث في: بيان أثر استقلال وعدد أعضاء لجان المراجعة على مستوى الإفصاح المحاسبي عن المسئولية الاجتماعية للشركات الصناعية المساهمة.

ويتفرع من الهدف الرئيسي للبحث، الاهداف الفرعية التالية:

١- بيان أثر استقلال أعضاء لجنة المراجعة على مستوى الإفصاح المحاسبي عن المسئولية الاجتماعية للشركات الصناعية المساهمة.

٢- بيان أثر عدد أعضاء لجنة المراجعة على مستوى الإفصاح المحاسبي عن المسئولية الاجتماعية للشركات الصناعية المساهمة.

٤/١ أهمية البحث:

تتمثل أهمية هذا البحث في بيان أثر استقلال وعدد أعضاء لجان المراجعة على مستوى الإفصاح المحاسبى عن المسؤولية الاجتماعية للشركات الصناعية المساهمة، ويمكن إبراز أهمية البحث من حيث الأهمية العلمية والعملية على النحو التالى:

١/٤/١ الأهمية العلمية:

تتمثل الأهمية العلمية للبحث فى النقاط التالية:

- ١- يمثل البحث محاولة لتقديم دليل علمى يسهم فى توصيف العلاقة بين استقلال وعدد أعضاء لجان المراجعة ومستوى الإفصاح المحاسبى عن المسؤولية الاجتماعية للشركات الصناعية المساهمة.
- ٢- يساهم هذا البحث فى معرفة وتقييم مستوى الإفصاح المحاسبى عن أبعاد المسؤولية الاجتماعية للشركات الصناعية المساهمة فى البيئة المصرية، والدور المهم للمسؤولية الاجتماعية للشركات الصناعية فى التنمية المستدامة، كما يستعرض البحث أهمية ومنافع لجان المراجعة فى الشركات الصناعية المساهمة.
- ٣- يخدم هذا البحث المكتبة العربية بما يفيد الباحثين فى المجال الأكاديمى والمهنى.

٢/٤/١ الأهمية العملية:

تتمثل الأهمية العملية للبحث فى النقاط التالية:

- ١- يساعد الشركات الصناعية المساهمة المصرية ولجان المراجعة والإدارت التنفيذية فى الاستفادة من نتائج هذا البحث فى معرفة تقييم مستوى الإفصاح المحاسبى عن المسؤولية الاجتماعية لديها ومقارنتها بالشركات الأخرى وتطوير الأداء ومعالجة نقاط الضعف.
- ٢- يساعد الأسواق المالية على وضع المزيد من الحوافز والضوابط التى تشجع الشركات على تدعيم الإفصاح المحاسبى عن المسؤولية الاجتماعية وفقا لأثر استقلال وعدد أعضاء لجان المراجعة على الإفصاح المحاسبى عن المسؤولية الاجتماعية للشركات مما يودى إلى رفع كفاءة سوق المال.
- ٣- يمثل البحث واقع ممارسة المسؤولية الاجتماعية فى الشركات الصناعية المساهمة المصرية، والتعرف على المدى التى وصلت اليه الشركات الصناعية المساهمة فى تبنى رؤية واضحة ومتكاملة للإفصاح المحاسبى عن المسؤولية الاجتماعية فى تقاريرها المالية.

٥/١ منهج البحث:

يتمثل منهج البحث فى كلا من المنهجين الإستنباطى والإستقرائى على النحو التالى:

١/٥/١ المنهج الإستنباطى:

إعتمدت الدراسة على هذا المنهج لبناء الاطار النظرى (الفكرى) لبيان أثر استقلال وعدد أعضاء لجان المراجعة على مستوى الإفصاح المحاسبى عن المسؤولية الاجتماعية للشركات الصناعية المساهمة وذلك من خلال الإطلاع على الدراسات السابقة والبحوث العلمية المنشورة

بالدوريات والمجلات العلمية وعلى شبكة الانترنت والمرتبطة بموضوع الدراسة بهدف اشتقاق فروض الدراسة.

٢/٥/١ المنهج الإستقرائي:

إعتمدت الدراسة على هذا المنهج لاجراء الدراسة التطبيقية من خلال استخدام أسلوب تحليل المحتوى للقوائم والتقارير المالية للشركات الصناعية المساهمة فى الفترة من (٢٠١٨م) وحتى (٢٠٢٢م).

٦/١ مجتمع وعينة البحث:

يتكون مجتمع البحث من جميع الشركات المساهمة المصرية، أما عينة البحث فتضمنت عينة عشوائية من الشركات الصناعية المساهمة للفترة من (٢٠١٨م) إلى (٢٠٢٢م).

٧/١ نطاق البحث:

١- يقتصر البحث على الشركات الصناعية المساهمة والمدرجة بموشر المسئولية المصرى (ESG).

٢- يقتصر البحث على سلسلة زمنية لتحديد بيانات الدراسة خلال خمس سنوات من عام (٢٠١٨م) حتى عام (٢٠٢٢م).

٨/١ تنظيم البحث:

١- الإطار العام للبحث.

٢- الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع البحث.

٣- الإطار النظرى للبحث.

٤- الدراسة التطبيقية.

٥- نتائج وتوصيات البحث ومجالات بحثية مستقبلية.

٦- قائمة مراجع البحث

٢- الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع البحث:

تعد كلا من آليات الحوكمة والافصاح المحاسبى من الأدوات الرئيسية في تعزيز كفاءة سوق الأوراق المالية وحماية المستثمرين باعتباره آلية رقابة ضد السلوك الانتهازي للإدارة ومن ثم التأكيد بأن المديرين يعملون لصالح الأطراف المختلفة (Chakroun, 2013, pp. 22)، بالإضافة إلى ذلك فإن وجود أعضاء لجان مراجعة فعالة يساعد على تحسين جودة التقارير المالية وكذلك تخفيض عدم تماثل المعلومات بين الإدارة وكافة أصحاب المصالح، وبالتالي فإن وجود لجان مراجعة فعالة يدعم ثقة مستخدمي المعلومات المحاسبية في مدى مصداقية التقارير المالية، وذلك من خلال تحسين ممارسات الإفصاح المحاسبى عن المعلومات في التقارير السنوية للشركات الصناعية المساهمة،

ويمكن إستعراض بعض الدراسات العربية والأجنبية، مع تحليل لتلك الدراسات من حيث أهدافها وأهم النتائج التي توصلت إليها على النحو التالي:

١- دراسة (Tashakor, 2014) بعنوان:

"The Influence of Audit Committee Characteristics on Voluntary Corporate Social Responsibility Disclosure: Australian Evidence".

أجريت الدراسة على عينة عددها (١٨١) شركة مدرجة في البورصة الاسترالية للأوراق المالية ASX خلال فترة (٢٠١٢/٧/١-٢٠١٣/٦/٣٠م) من خلال إستخدام أسلوب تحليل المحتوى للتقارير المالية، ولإختبار الفرضيات تم إستخدام أسلوب تحليل الإنحدار الخطي المتعدد للبيانات التي تم جمعها من التقارير السنوية للشركات بواسطة حزمة البرامج الإحصائية للعلوم الإجتماعية (SPSS).

وهدفت الدراسة إلى معرفة تأثير خصائص لجنة المراجعة على الإفصاح عن المسؤولية الإجتماعية للشركات إستنادًا على نظرية تكلفة الوكالة.

وتوصلت الدراسة إلى ما يلي:

١- وجود تأثير ايجابي هام لخصائص لجنة المراجعة مثل (نسبة الأعضاء المستقلين في اللجنة، وعدد مرات إجتماع لجنة المراجعة، وحجم لجنة المراجعة) على مستوى الإفصاح عن المسؤولية الإجتماعية للشركات.

٢- عدم وجود أي دليل على أن خصائص لجنة المراجعة مثل (وجود رئيس لجنة مراجعة مستقل، والخبرة المالية لأعضاء اللجنة، ووجود إناث في لجنة المراجعة) لها تأثير هام علي الإفصاح عن المسؤولية الإجتماعية للشركات.

٢- دراسة عبد الله، (٢٠١٨) بعنوان:

"دور لجان المراجعة في الحد من السلوك الإنتهازي للإدارة في إدارة الأرباح بهدف تحسين جودة التقارير المالية: دراسة ميدانية على قطاع البنوك بمملكة البحرين".

أجريت الدراسة من خلال تصميم عدد (١٥٤) قائمة استبيان على (٢٩) بنكاً وتم عرضهم على كل من (عضو مجلس إدارة، عضو لجنة مراجعة، عضو مجلس إدارة ولجنة المراجعة، مراقب حسابات، مراجع داخلي)، وذلك من خلال تقديم دليل ميداني من بيئة الأعمال بالبحرين.

وهدفت الدراسة إلى تحليل دور لجان المراجعة كأحد آليات حوكمة الشركات في الحد من ممارسات إدارة الأرباح، وهو الأمر الذي ينعكس إيجابياً على جودة المعلومات المحاسبية.

وتوصلت الدراسة إلى ما يلي:

١- أن لجان المراجعة الأكبر حجماً لديها القدرة على مواجهة ضغوط الإدارة التي تهدف إلى التلاعب بنتائج التقارير المالية.

٢- أن استقلال أعضاء لجنة المراجعة وتمتعهم بالخبرة والمعرفة المحاسبية وأن عدد اجتماعاتهم يساعد على تفعيل دور لجان المراجعة للحد من ممارسات إدارة الأرباح وتعزيز جودة التقارير المالية.

٣- بالرغم من توافر مبدأ الاستقلال والخبرة لدى أعضاء لجنة المراجعة في البنوك التجارية بمملكة البحرين وعدد اجتماعاتها يساعد على تفعيل دور لجنة المراجعة للحد من ممارسات إدارة الأرباح، ومع ذلك فلجان المراجعة بينوك مملكة البحرين لا يتوافر لديها الصلاحيات اللازمة لتفعيل دورها للحد من ممارسات إدارة الأرباح وتعزيز جودة التقارير المالية.

٣- دراسة كلا من (Wan Mohammad et al., (2018) بعنوان:

"The effect of audit committee characteristics on financial restatements in Malaysia".

أجريت الدراسة على عينة مكونة من عدد (٣٥٠) شركة أعادت صياغة تقاريرها المالية في الفترة من عام (٢٠٠٨م) حتى عام (٢٠٠٩م)، وكذلك عدد (٣٥٠) شركة لم تقم بإعادة صياغة تقاريرها المالية عن نفس الفترة.

وهدفت الدراسة إلى ما يلي:

١- دراسة تأثير خصائص لجان المراجعة على احتمالية إعادة صياغة التقارير المالية للشركات الماليزية.

٢- اختبار أثر خصائص لجان المراجعة والمتمثلة في (الحجم، الاستقلال، الخبرة المالية والمحاسبية، نشاط اللجنة أو اجتماعات اللجنة) على احتمالية إعادة صياغة التقارير المالية.

وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة ايجابية بين كل من (حجم اللجنة، استقلال أعضاء لجنة المراجعة، خبرة أعضاء اللجنة، وعدد اجتماعات اللجنة الدورية) وبين إعادة صياغة التقارير المالية لشركات عينة الدراسة.

٤- دراسة فيصل، (٢٠١٨) بعنوان:

"أثر الإفصاح عن ممارسات المسؤولية الاجتماعية في الشركات المساهمة الكويتية: دراسة ميدانية".

أجريت الدراسة على الشركات المساهمة الكويتية واعتمدت على إستخدام قائمة إستقصاء آراء عينة من المديرين بتلك الشركات حول الأثار الممكنة لممارسات المسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها على الشركة وسوق المال وعلى ربحيتها ومصالح كافة الأطراف بها.

وهدفت الدراسة إلى ما يلي:

تقييم مدى إدراك المديرين ومتخذي القرارات في الشركات المساهمة الكويتية لكافة القضايا التي تثار في الفكر المحاسبي حول المسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها.

وتوصلت الدراسة إلى ما يلي:

١- إن الإفصاح عن ممارسات المسؤولية الاجتماعية يؤدي إلى تحسين توقعات المستثمرين في سوق رأس المال لمستقبل الشركة ويجعلهم أكثر تفاؤلاً بمستقبل الإستثمار بالشركة.

٢- إن الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية يؤدي إلى زيادة أسعار أسهم الشركة في سوق رأس المال نظراً لتحسن سمعة ومكانة الشركة في هذا السوق مما يزيد من ثقة المستثمرين ويزيد الطلب على الأسهم وترتفع أسعار الأسهم مما يؤدي إلى زيادة قيمة الشركة.

٣- هناك علاقة إيجابية قوية بين الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الإجتماعية من ناحية والأداء المالي للشركة من ناحية اخرى.

٤- وجود علاقة سلبية أو لا توجد علاقة بين الإفصاح عن المسؤولية الإجتماعية والربحية فى الأجل القصير.

٥- أظهرت الدراسة أن الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الإجتماعية يؤثر إيجابيا على الربحية فى الأجل الطويل.

٥- دراسة غنيم، (٢٠١٩) بعنوان:

"أثر خصائص لجان المراجعة وجودة المراجعة على مخاطر انهيار أسعار الاسهم: دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة المسجلة بالبورصة المصرية".

أجريت الدراسة على عينة من عدد (٥٤) شركة مساهمة غير مالية مسجلة بالبورصة المصرية خلال الفترة من عام (٢٠١٦م) حتى عام (٢٠١٨م) بإجمالي مشاهدات عدد (١٦٢)، اعتمدت الدراسة على مدخل تحليل المحتوى في فحص التقارير السنوية، وتم استخدام أسلوب الانحدار المتعدد لاختبار فروض الدراسة.

وهدفت الدراسة إلى دراسة واختبار أثر خصائص لجان المراجعة والتمثلة فى (الاستقلال - الخبرة المحاسبية والمالية - حجم اللجنة - عدد مرات اجتماع اللجنة) وجودة المراجعة الخارجية والتمثلة فى (مكتب المراجعة - أتعاب المراجعة - رأى مراقب الحسابات غير المشروط - طول فترة التعاقد بين مراقب الحسابات والشركة) على مخاطر انهيار أسعار الأسهم فى بيئة الأعمال المصرية.

وتوصلت الدراسة إلى ما يلى:

١- وجود تأثير معنوي سالب لخصائص لجان المراجعة على خطر انهيار أسعار الأسهم، حيث ترتبط بعلاقة سالبة وذات دلالة معنوية بخطر انهيار أسعار الأسهم.

٢- إرتباط جودة المراجعة بعلاقة سالبة ذو دلالة معنوية بخطر انهيار أسعار الأسهم فى البورصة.

٦- دراسة عبدالحليم، (٢٠١٩) بعنوان:

"Impact of Audit Committees Characteristics on The Level of Accounting Disclosure of Intellectual Capital :Evidence From The Saudi Enviroment "

أجريت الدراسة على عينة مكونة من عدد (١٠٠) شركة من الشركات المسجلة فى البورصة السعودية خلال عام (٢٠١٧م)، تم استخدام مدخل تحليل المحتوى Content Analysis فى فحص التقارير السنوية وذلك لبناء نموذج لقياس أثر خصائص لجان المراجعة على مستوى الإفصاح المحاسبي عن رأس المال الفكري وتم استخدام بعض الأساليب الإحصائية المناسبة وتطبيقها من خلال برنامج الحزم الإحصائية (SPSS).

وهدفت الدراسة إلى ما يلي:

- أ- اكتشاف مدى مستوى إفصاح الشركات السعودية عن رأس المال الفكري.
- ب- اختبار أثر خصائص لجان المراجعة على مستوى الإفصاح المحاسبي عن رأس المال الفكري بشركات المساهمة المتداول أسهمها بسوق الأوراق المالية السعودية.

وتوصلت الدراسة إلى ما يلي:

- ١- انخفاض مستوى الإفصاح المحاسبي عن رأس المال الفكري في الشركات السعودية المسجلة خلال فترة الدراسة.
- ٢- أكثر خصائص لجان المراجعة تأثيرًا من خلال هذا الإفصاح هو: استقلال أعضاء اللجنة، والخبرة المالية والمحاسبية لأعضائها، وكذلك عدد مرات اجتماعها، بينما لا يوجد تأثير لعدد أعضاء اللجنة على مستوى الإفصاح عن رأس المال الفكري.

٧- دراسة كلا من (Albuquerque et al., 2019) بعنوان:

"Corporate Social Responsibility and Firm Risk: Theory and Empirical Evidence".

هدفت الدراسة إلى ما يلي:

- أ- تحديد مدى أهمية أنشطة المسؤولية الاجتماعية للشركات كأداة لزيادة تمايز المنتجات والتي تسمح للشركة بالاستفادة من أرباح أعلى.
- ب- بيان أثر الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية للشركات على قيمة الشركة من خلال تمثيلها بقياس Tobin's Q.
- ج- التعرف على أثر الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية للشركات على المخاطر المالية وغير المالية.

وتوصلت الدراسة إلى ما يلي:

- ١- يتمثل الانتماء السياسي للدولة أو مقر الشركة أحد العوامل الرئيسية التي تؤثر على الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية.
- ٢- إن الشركة التي تفصح عن المسؤولية الاجتماعية تتميز منتجاتها نتيجة حصولها على الشرعية من المستهلكين عن الشركات الأخرى.
- ٣- يعتبر المستهلكون أحد العوامل المهمة المؤثرة على الشركات أكثر من المستثمرين في تحديد المسؤولية الاجتماعية للشركات.
- ٤- تؤثر سياسات المسؤولية الاجتماعية للشركات على كلاً من المخاطر وقيمة الشركة.
- ٥- الشركات ذات المسؤولية الاجتماعية الأعلى تؤدي إلى انخفاض تكلفة حقوق الملكية.

٨- دراسة (Badawy,2020) بعنوان:

"Audit Committee Effectiveness and Corporate Sustainable Growth: The Case of Egypt".

أجريت الدراسة على التقارير السنوية للشركات غير المالية المسجلة في البورصة المصرية وتقارير مجلس الإدارة الخاصة بها في الفترة من (٢٠١٥) حتى (٢٠١٩م)، تم تصميم نماذج انحدار متعدد لاختبار فروض البحث وإجراء تحليل حساسية وتحليل إضافي، وتضمنت الدراسة مجموعة من المتغيرات الرقابية والتي يمكن أن تؤثر على النمو المستدام للشركات وهي جودة المراجعة، تركيز الملكية، حجم الشركة وعمرها ومخاطرها.

وهدفت الدراسة إلى ما يلي :

أ- اختبار العلاقة بين فعالية لجنة المراجعة، وحجم اللجنة واستقلالها واجتماعاتها والنمو المستدام للشركات، وذلك بالتطبيق على البيئة المصرية.

ب- التحقق مما إذا كان اختلاف طبيعة نشاط الشركات (شركات خدمية في مقابل شركات غير خدمية) يؤثر على نتائجه، وما إذا كانت نتائج البحث تختلف في حالة اختبار العلاقة محل الدراسة على الشركات الرابحة فقط للحصول على البيانات اللازمة لاختبار فروض البحث، والمتمثلة في تلك المتعلقة بخصائص لجنة المراجعة والنمو المستدام للشركات.

وتوصلت الدراسة إلى ما يلي:

- ١- عدم وجود علاقة إيجابية معنوية بين حجم لجنة المراجعة والنمو المستدام للشركات.
- ٢- وجود علاقة إيجابية معنوية بين استقلال واجتماعات لجنة المراجعة من ناحية، والنمو المستدام للشركات من ناحية أخرى.
- ٣- وجود علاقة إيجابية معنوية بين تركيز الملكية والنمو المستدام للشركات وعلاقة سلبية معنوية بين جودة المراجعة والنمو المستدام للشركات، كما تم إجراء تحليل إضافي للتحقق من أثر اختلاف طبيعة النشاط وتحقيق أرباح من قبل الشركات على العلاقة محل الدراسة، حيث اختلفت العلاقة بين خصائص لجنة المراجعة والنمو المستدام للشركات باختلاف طبيعة النشاط (ما بين الشركات الخدمية وغير الخدمية).
- ٤- لم تتغير نتائج الدراسة عند اختبار العلاقة محل البحث على الشركات الرابحة فقط.
- ٥- تلعب لجان المراجعة في مصر دورًا حوكميًا ورقابيًا مهمًا في النمو المستدام للشركات غير المالية المسجلة في البورصة المصرية، وقد حققت قواعد حوكمة الشركات المتعلقة بلجان المراجعة الهدف المرجو منها.
- ٦- تعتبر نتائج الدراسة ذات قيمة بالنسبة لواقعي السياسات، المنظمين، الباحثين في مجال المحاسبة وأصحاب المصالح الأخرى.

٩- دراسة كلا من (Mittelbach et al., 2020) بعنوان:

"The information content of corporate social responsibility disclosure in Europe: an institutional perspective".

أجريت الدراسة على عدد من الشركات الصناعية في أوروبا وعددها (٣١٥) شركة، وتم تحليل المحتوى لهذه الشركات للتعرف على تغير محتوى الإفصاح المحاسبي عند إلزام الشركات بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية.

وهدفت الدراسة إلى ما يلي:

أ- بيان مدى أثر البيئة المؤسسية على العلاقة بين سعر السهم والإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية.

ب- بيان أثر كيفية ارتباط قيمة الشركة (المقاسة من خلال أسعار الأسهم) بالإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية للشركات وكيف تؤثر البيئة المؤسسية على هذه العلاقة.

وتوصلت الدراسة إلى ما يلي:

- ١- ارتباط سعر السهم بالإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية للشركات ايجابياً بشكل كبير.
- ٢- إزداد الاهتمام بالإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية للشركات عندما تحولت الشركات من التقارير الطوعية إلى الإلزامية.
- ٣- تمثل قوة البيئة القانونية ذات قيمة إيجابية للشركة فيما يتعلق بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية.
- ٤- تؤثر البيئة المؤسسية على العلاقة بين سعر السهم والإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية بأربع طرق متميزة: مستوى حماية الموظفين، ودرجة التطبيق، ومستوى الوعي بالمسؤولية الاجتماعية للشركات، وقوة البيئة القانونية.

١٠- دراسة على، (٢٠٢١) بعنوان:

" الأثر التفاعلي لخصائص لجنة المراجعة والقدرة الإدارية على العلاقة بين الاستحقاقات الاختيارية وفجوة توقيت التقرير المالي من منظور أصحاب المصلحة: دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة المقيدة بالبورصة السعودية".

أجريت الدراسة على عينة مكونة من عدد (١١٤) من الشركات المساهمة غير المالية المقيدة بالبورصة السعودية خلال الفترة من عام (٢٠١٠م) وحتى عام (٢٠١٩م).

وهدفت الدراسة إلى ما يلي:

أ- بيان أثر كلا من خصائص لجنة المراجعة والقدرة الإدارية للمديرين التنفيذيين على مستوى ممارسات الاستحقاقات الاختيارية.

ب- بيان نوع العلاقة بين ممارسات الاستحقاقات الاختيارية وفجوة توقيت التقرير المالي للشركات من منظور أصحاب المصلحة وذلك في وجود خصائص لجنة المراجعة والقدرة الإدارية.

وتوصلت الدراسة إلى ما يلي:

١- وجود تأثير معنوي سلبي لخصائص لجنة المراجعة (الخبرة، الاجتماعات، الاستقلالية، الحجم) على ممارسات إدارة الأرباح مقاسة بالاستحقاقات الاختيارية وذلك بالإعتماد على نموذج (Jones, 1991).

٢- وجود تأثير معنوي سلبي لخصائص المديرين التنفيذيين مقاسة بالقدرة الإدارية Demerjian and McVay (2012) وذلك بالإعتماد على نموذج على ممارسات الإستحقاقات الإختيارية.

٣- وجود علاقة سلبية بين ممارسات الاستحقاقات الاختيارية وفجوة توقيت التقرير المالي مقاسة بالفترة بين تاريخ نهاية السنة المالية حتى تاريخ إصدار القوائم المالية، مما يعكس دورها كأداة مضللة لأصحاب المصلحة، وبالتالي صعوبة الكشف عن تلك الممارسات من خلال توقيت نشر القوائم المالية.

٤- وجود أثر معنوي إيجابي لممارسات الاستحقاقات الاختيارية على فجوة توقيت نشر القوائم المالية في وجود خصائص لجنة المراجعة والقدرة الإدارية للمديرين التنفيذيين، مما يعكس أهميتهما في الاستدلال على مدى قيام الإدارة بمثل تلك الممارسات من خلال فترة تأخر إصدار القوائم المالية.

١١- دراسة يونس، (٢٠٢١) بعنوان:

"تطوير الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية وأثر ذلك على أداء وقيمة شركات البترول في البيئة المصرية".

أجريت الدراسة في ظل عدم توفر إطارا علمياً وإجرائياً يمكن الاسترشاد به في الربط بين الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية وأداء وقيمة الشركات العاملة في قطاع البترول في بيئة الأعمال المصرية.

وهدفت الدراسة إلى ما يلي :

أ- قياس وتطوير مستوى الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية، وتحديد المحددات المؤثرة فيه، وتحليل أثر ذلك على أداء وقيمة الشركة.

ب- تحديد طبيعة الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية، واختبار أثر بعض خصائص الشركة (حجم الشركة، سيولة الشركة، هيكل الملكية المؤسسية، جودة خصائص آليات الحوكمة) على مستوى التباین في الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية في شركات البترول المصرية.

ج- تحديد أثر جودة الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية على أداء وقيمة الشركة.

د- بناء إطار مقترح لتطوير الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية في ضوء الإصدارات المهنية والإرشادات الدولية ذات الصلة ودوره في تحسين أداء وقيمة الشركة.

وتوصلت الدراسة إلى ما يلي:

١- تنوع دوافع الشركات للإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية ومن أهمها تجنب التدخل الحكومي وكذلك الحد من الضغوط التي تتعرض لها هذه الشركات بالإضافة إلى تحسين سمعة الشركة وتعزيز قدرتها على المنافسة في سوق العمل.

٢- أن معظم الشركات إهتمت بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية رغبة في تحسين سمعة الإدارة أمام كافة الأطراف المهتمة بالمنشأة وبيان مدى مساهمته في تحقيق رفاهية المجتمع والعمل على

استقطاب اكفاء العناصر البشرية، وزيادة العائد على الأصول وتخفيض تكلفة الأموال التي تحصل عليها المنشأة وبالتالي قامت العديد من الشركات بالإفصاح اختياريًا عن المعلومات المتعلقة بالمسئولية الاجتماعية.

١٢ - دراسة المدهون، (٢٠٢١) بعنوان:

" أثر خصائص لجنة مراجعة الحسابات على الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية: دراسة تطبيقية على البنوك وشركات التأمين المدرجة في بورصة فلسطين".

أجريت الدراسة على عينة تمثل جميع البنوك وشركات التأمين المدرجة في بورصة فلسطين والتي يبلغ عددها ثلاث عشرة شركة موزعة إلى ستة بنوك وسبع شركات تأمين، واعتمدت الدراسة على تحليل بيانات السلاسل الزمنية المقطعية عبر الزمن (Panel Data) والتي تمثل بيانات البنوك وشركات التأمين عينة الدراسة عن فترة زمنية للقوائم المالية وهي مدة عشرة سنوات من عام (٢٠٠٨م) إلى عام (٢٠١٧م).

وهدفت الدراسة إلى ما يلي:

أ- قياس نسبة الإفصاح المحاسبي عن المسئولية الاجتماعية في التقارير المالية للشركات المالية الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين.

ب- بيان أثر خصائص لجان المراجعة على مستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية في التقارير المالية للشركات المالية المدرجة في بورصة فلسطين.

وتوصلت الدراسة إلى ما يلي:

١- أن استقلال وعدد أعضاء لجنة المراجعة والعناية المهنية لأعضاء لجنة المراجعة وخبرات أعضاء لجنة المراجعة ليس له تأثير في الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية.

٢- أن لجنة المراجعة ليس لها دور في تعزيز ممارسة الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية.

١٣ - دراسة حافظ، (٢٠٢٢) بعنوان:

"أثر خصائص لجنة المراجعة في البنوك الإسلامية على العلاقة التأثيرية بين الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية لهذه البنوك والأداء المالي: دراسة تطبيقية على البنوك الإسلامية".

أجريت الدراسة على عينة من عدد (٨) بنوك إسلامية تتضمن البنوك الإسلامية المصرية وعددها ثلاثة بنوك دون فروع المعاملات الإسلامية للبنوك المصرية وعدد من البنوك السعودية وذلك لصدارة البنوك السعودية في مجلس التعاون الخليجي في المعاملات الإسلامية المصرفية وعدد من البنوك الأردنية كمثال عن البنوك العربية ولتطبيق البنوك الإسلامية الأردنية معايير البنوك الإسلامية الصادرة عن مجلس المؤسسات المالية الإسلامية في البحرين، وباستخدام تحليل المحتوى يتم تحديد ممارسات الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للبنوك الإسلامية في العينة.

وهدفت الدراسة إلى بيان أثر خصائص لجنة المراجعة في البنوك الإسلامية على العلاقة التأثيرية بين الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية لهذه البنوك والأداء المالي.

وتوصلت الدراسة إلى ما يلي:

١- وجود اختلاف معنوي بين البنوك الإسلامية محل العينة في الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية.

٢- ضعف التزام البنوك الإسلامية المصرية مقارنة بالبنوك الإسلامية السعودية والأردنية في مؤشرات الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية الثمانية ماعدا المستوى الأخلاقي.

٣- يوجد تأثير طردي ذو دلالة إحصائية للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية علي الأداء المالي في البنوك الإسلامية.

٤- تؤثر بعض خصائص لجنة المراجعة (عدد مرات اجتماع لجنة المراجعة، الخبرة المالية لأعضاء لجنة المراجعة، وجود خبير شرعي في لجنة المراجعة) على مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية طرديا، أي أن زيادة الدور الرقابي للخصائص المتعلقة بلجنة المراجعة تؤدي إلى زيادة مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، بينما الاستقلالية ليس لها تأثير معنوي علي مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية.

٥- يوجد تأثير طردي ذو دلالة إحصائية لخصائص لجنة المراجعة علي العلاقة التآثرية بين الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية والأداء المالي في البنوك الإسلامية.

١٤- دراسة الصوفاني، (٢٠٢٢) بعنوان:

"أثر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات من خلال تقارير الأعمال المتكاملة على ملاءمة المعلومات المحاسبية : دراسة ميدانية".

أجريت الدراسة على عدد (١٧٧) من محاسبي الشركات المساهمة المصرية بدرجات علمية مختلفة، واعتمدت الدراسة على شركات الأعمال المدرجة في البورصة، وذلك لتوافر التقارير المالية لهذه الشركات وكذلك مجموعة من المحللين الماليين ومانحي الائتمان في البنوك المصرية، وذلك باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS).

وهدفت الدراسة إلى ما يلي :

أ- دراسة أثر الإفصاح المحاسبي عن المشاركة المجتمعية من خلال تقارير الأعمال المتكاملة على ملاءمة المعلومات المحاسبية.

ب- دراسة أثر الإفصاح المحاسبي عن الموارد البشرية من خلال تقارير الأعمال المتكاملة على ملاءمة المعلومات المحاسبية.

ج- بيان أثر الإفصاح المحاسبي عن المنتجات والعملاء من خلال تقارير الأعمال المتكاملة على ملاءمة المعلومات المحاسبية.

د- بيان أثر الإفصاح المحاسبي عن المعلومات البيئية من خلال تقارير الأعمال المتكاملة على ملاءمة المعلومات المحاسبية.

وتوصلت الدراسة إلى ما يلي:

١- وجود أثر للإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية من خلال تقارير الأعمال المتكاملة على ملاءمة المعلومات المحاسبية.

٢- وجود أثر ذو دلالة معنوية للإفصاح المحاسبي عن المشاركة المجتمعية من خلال تقارير الأعمال المتكاملة على ملاءمة المعلومات المحاسبية.

- ٣- وجود أثر ذو دلالة معنوية للإفصاح المحاسبي عن الموارد البشرية من خلال تقارير الأعمال المتكاملة على ملاءمة المعلومات المحاسبية.
- ٤- وجود أثر ذو دلالة معنوية للإفصاح المحاسبي عن المنتجات والعملاء من خلال تقارير الأعمال المتكاملة على ملاءمة المعلومات المحاسبية.
- ٥- وجود أثر ذو دلالة معنوية للإفصاح المحاسبي عن المعلومات البيئية من خلال تقارير الأعمال المتكاملة على ملاءمة المعلومات المحاسبية.

٤/٢ تحليل الدراسات السابقة من وجهة نظر الباحثين:

- ١- أكدت العديد من الدراسات على فعالية دور لجنة المراجعة في الحد من فرص التلاعب في الأرباح من خلال القرارات المتعلقة بالأنشطة الفعلية للشركات.
- ٢- أكدت العديد من الدراسات على أن إلتزام الواحدات الإقتصادية بالإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الإجتماعية بمستوى مقبول سوف يعمل على تحسين صورتها وسمعتها الطيبة لدى العملاء ومتخذى القرارات مما يزيد من قيمة المنشأة، كما إنه يؤدي إلى تحسين توقعات المستثمرين في سوق رأس المال لمستقبل الشركة.
- ٣- أغفلت غالبية الدراسات السابقة وجود ضعف الإفصاحات الكمية عن أداء المسؤولية الإجتماعية وأكثفت بالإفصاحات الوصفية كقفرات إضافية ضمن التقارير الإلزامية السنوية وليس فى تقارير منفصلة خاصة بالإدعاء الإجتماعى وفقا لما تتطلبه المنظمات والهيئات الدولية.
- ٤- أختلفت نتائج العديد من الدراسات ما بين وجود تأثير إيجابى وسلبى، إلا أنها أفتقدت لدور لجان المراجعة كمقيم لمستوى الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الإجتماعية للشركات وكجهة رقابية على المدراء التنفيذيين.

٥/٢ أوجه الاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة (تحديد الفجوة البحثية):

تتميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة بما يلي:

- ١- من حيث متغيرات الدراسة: تتناول الدراسة الحالية جانباً مهماً لأثر استقلال وعدد أعضاء لجان المراجعة على الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الإجتماعية للشركات الصناعية المساهمة من خلال متغيرين وهما (استقلال لجان المراجعة - عدد أعضاء لجان المراجعة).
- ٢- من حيث بيئة الدراسة: إن معظم الدراسات السابقة أجريت على بيئات مختلفة، حيث لا توجد دراسة تجمع بين المتغيرات التى تناولتها الدراسة الحالية فى البيئة المصرية فى حدود علم الباحثين.
- ٣- من حيث المجتمع والعينة: يتكون مجتمع الدراسة من جميع الشركات الصناعية المساهمة فى بيئة الأعمال المصرية والتى تتطابق مع متطلبات الدراسة، بينما تتمثل عينة الدراسة التطبيقية فى الشركات الصناعية المساهمة.

٣- الإطار النظري للبحث:

١/٣ تعريف لجان المراجعة:

فقد عرفها دليل الحوكمة المصري عام (٢٠١٦ م) بأنها "هي أحد الآليات الداخلية للحوكمة، حيث إنها تساعد مجالس الإدارة في الكثير من الأمور منها دراسة كل من السياسات المحاسبية المستخدمة، والخطة السنوية لإدارة المراجعة الداخلية، ونظام الرقابة الداخلية بالشركة، والإشراف على إعداد القوائم المالية قبل عرضها على مجالس الإدارة وغير ذلك من المهام، ثم عرض تقرير مكتوب عن رأيها وتوصياتها لمجالس إدارة الشركات".

كما اتفق كلا من (Salehi et al., 2012, pp. 34-48 and Kikhia, 2014, pp. 98-110) على تعريف لجان المراجعة على أنها "لجان منبثقة عن مجلس الإدارة وتقتصر على الأعضاء غير التنفيذيين ممن لديهم الخبرة المالية والمحاسبية، بهدف زيادة الثقة في القوائم المالية للشركات، ومن مسؤوليتها التنسيق بين وظائف المراجعة الداخلية والخارجية، والإشراف على التقارير المالية، وضبط جودة التقارير المالية، والتأكد من ملاءمتها لمستخدميها، ودعم استقلال المراجع الداخلي وتقييم كفاءته، ودعم استقلال مراقب الحسابات ومناقشته بنتائج المراجعة، والتأكد من ملاءمة وكفاية هيكل الرقابة الداخلية بالشركة".

ومن خلال التعريفات السابقة يستطيع الباحثون تعريف لجان المراجعة بأنها: "لجان رقابية مستقلة يشكلها مجلس الإدارة، ولا تقوم بأي أعمال إدارية أو تنفيذية، وتتولى هذه اللجان القيام بتعيين المراجعين والإشراف المستقل على العمليات التي تقوم بها الشركة لتوفير البيانات المالية، وتحسين نظم الرقابة الداخلية، ويجب أن يكون حجمها كحد أدنى ثلاثة أعضاء غير تنفيذيين أو مستقلين، مع ضرورة توافر الخبرة المالية والمحاسبية لدى أحد الأعضاء على الأقل، مع مراعاة دورية وتكرار انعقاد اجتماعات أعضاء اللجنة أربع مرات على الأقل خلال السنة من أجل القيام بمسئولياتها ومهامها على الوجه الأمثل".

٢/٣ أهمية لجان المراجعة في الدور الرقابي لدى الشركات الصناعية المساهمة:

تتمثل أهمية لجان المراجعة لتلك الأطراف فيما يلي:

١/٢/٣ أهمية لجان المراجعة لمجلس إدارة الشركة:

يتمثل دور لجان المراجعة في مساعدة مجلس إدارة الشركة في أداء مسؤولياته ومهامه الخاصة بالأمور المحاسبية والمالية، وذلك من خلال قيامها بالإشراف على إعداد القوائم المالية للشركة، وكذلك تحسين الاتصال بين مجلس الإدارة والمراجع الداخلي ومراقب الحسابات، كما تقوم اللجنة بإمداد المجلس بالتوصيات الهامة مما يقلل من وقت اجتماعات مجلس الإدارة، من خلال البعد عن تفاصيل الموضوعات التي قامت اللجنة بمناقشتها، وبالتالي تمثل لجان المراجعة تدعيم لمجلس الإدارة للقيام بواجباته ومسئولياته

(Malik, 2014, pp. 81-117 ; Brennan & Kirwan, 2015, pp. 466-493).

٢/٢/٣ أهمية لجان المراجعة للمراجع الداخلي:

تقوم اللجنة بالاشراف على وظيفة المراجع الداخلي والتأكد من استقلاله، كما تتأكد من تمتعها بالسلطة التي تمكنه من القيام بواجباته وتوافر الموارد الضرورية له، كما تقوم بمراجعة تقارير المراجع الداخلي ربع السنوية والتي تغطي فعالية الرقابة الداخلية وعدم الالتزام بالسياسات والإجراءات وحالات الغش الجوهرية، كما تعمل على تطوير هيكل الرقابة الداخلية، كما تقوم بتقييم أداء وظيفة المراجع الداخلي وتأهيله للوصول إلى مستوى الأداء المرضي، وتوضح أيضاً مدى اقتناعها باستقلال ومصداقية وموضوعية وظيفة المراجع الداخلي. (Caskey et al., 2008, pp. 447- 481 and Alzeban & Sawan, 2015, pp. 61-71)

٣/٢/٣ أهمية دور لجان المراجعة لمراقب الحسابات:

تقوم لجان المراجعة بدعم استقلال مراقب الحسابات من خلال مجلس إدارة الشركة حتى يتمكن من القيام بمهامه دون التعرض لضغوط من قبل إدارة الشركة أو تدخل من قبل الإدارة عند أداء عملية المراجعة، كما تقوم بمناقشة مراقب الحسابات في خطة المراجعة، والتأكد من أنها تغطي مجالات الأعمال الهامة ومجالات الخطر الهامة، كما تقوم بتحديد اتعاب مراقب الحسابات وشروط الارتباط به، كما تقوم بمتابعة تقارير مراقب الحسابات ومدى استجابة الإدارة له (Brennan & Kirwan, 2015, pp.466-493 and Sultana et al., 2015, pp.72-87)

٤/٢/٣ أهمية دور لجان المراجعة للأطراف الخارجية:

من المؤكد أن وجود لجان المراجعة في الشركات يزيد من شفافية معلومات التقارير المالية، كما يزيد من مصداقية المعلومات الواردة بالتقارير المالية والتي يحتاجها المستثمرين لتقييم أداء الشركات، كما تقوم بزيادة ثقة الأطراف الخارجية في التقارير المالية وكذلك تفتهم في الشركات، وذلك من خلال تقرير لجنة المراجعة الذي يوضح كافة المسؤوليات والمهام التي قامت بإنجازها خلال الفترة، كما توضح رأيها في عدالة الإفصاح المحاسبي عن التقارير المالية مما يخدم مصالح الأطراف المستفيدة من التقارير المالية، كما تقوم بضمان حقوق المساهمين والحفاظ على استثماراتهم في الشركات من خلال قيام اللجنة بمسئولياتها ومهامها، وبشكل مستقل عن الإدارة. (Brennan & Kirwan, 2015, pp. 466-493 and Sultana et al., 2015, pp. 72-87)

٣/٣ خصائص لجان المراجعة لدى الشركات الصناعية المساهمة:

تعتبر خصائص لجان المراجعة من المحددات الأساسية لجودتها وفعاليتها، ويمكن تناول خصائص لجنة المراجعة من خلال التعرض لكل من استقلال أعضاء لجنة المراجعة، وعدد أعضائها وذلك على النحو التالي:

١/٣/٣ استقلال أعضاء لجنة المراجعة:

من أهم الخصائص التي يجب أن تتوافر في لجنة المراجعة والتي تمكنها من الإلتزام بالموضوعية عند مراجعة وفحص التقارير المالية، ومن خلالها تستطيع اللجنة ممارسة دورها الرقابي والاشرافي بفعالية، وبغرض تعزيز استقلال لجان المراجعة في البيئة المصرية فقد تطلب كل من القواعد التنفيذية لحوكمة الشركات الصادرة عام (٢٠٠٧م)، دليل عمل لجان المراجعة الصادر عام (٢٠٠٨م)، الدليل المصري لحوكمة الشركات الصادر عام (٢٠١٦م)، قواعد قيد

واستمرار قيد وشطب الأوراق المالية الصادرة عام (٢٠١٧م) بتشكيل لجنة مراجعة من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين أو من خارج الشركة على أن يكون من بينهم عضوين مستقلين على الأقل لضمان العمل باستقلالية وكفاءة، مع ضرورة اعتماد لائحة عمل اللجنة من الإدارة لتحديد نطاق اختصاصاتها ومسئولياتها بما يتفق مع التعليمات والقوانين الرقابية، فضلاً عن اختيار اللجنة لرئيسها والموافقة على تشكيلها وبرنامج عملها ونطاق مسؤولياتها ومعايير اختيار أعضائها والمقابل المادي لرئيسها وأعضائها بموجب قرار من مجلس الإدارة، ولا بد من توافر مجموعة من الشروط لاعتبار عضو لجنة المراجعة مستقلاً أهمها وفقاً للجنة الوشاح الأزرق: (Blue Ribbon Committee (BRC), 1999, pp. 4-5)

أ- ألا يحصل على أية مكافأة مالية من الشركة أو إحدى الشركات التابعة لها بخلاف المكافأة التي يحصل عليها مقابل الخدمة في مجلس الإدارة.

ب- ألا يكون من موظفي الشركة أو إحدى الشركات التابعة لها.

ج- ألا يكون له أية روابط عائلية مع أي من أعضاء المجلس قد تؤثر على تقديره المستقل.

د- ألا يكون أحد أقاربه موظفاً تنفيذياً داخل الشركة أو إحدى الشركات التابعة لها.

هـ- ألا يكون مديراً تنفيذياً في إحدى الشركات التي لها علاقات تجارية مع الشركة أو إحدى الشركات التابعة لها، ويعنى هذا أنه لم يسبق له التعامل مع الشركة كمورد أو عميل.

ويوجد في الواقع العملي شبه اتفاق على ضرورة أن تقتصر عضوية لجان المراجعة على الأعضاء غير التنفيذيين، وذلك لما لهم من استقلالية عن إدارة الشركات الصناعية، حيث أظهرت الكثير من الدراسات أن مقدرة أعضاء مجلس الإدارة في الرقابة على إدارة الشركات الصناعية تتأثر بدرجة كبيرة بالاستقلالية المتوافرة في هؤلاء الأعضاء (DeZoort, 2002, pp. 38-75).

٢/٣/٣ عدد أعضاء لجنة المراجعة:

يرى بعض الباحثين أن كبر حجم لجان المراجعة يحقق التنوع والقوة في الخبرات ووجهات النظر بما يؤدي إلى الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية (e.g., Bedard et al., 2004, pp. 13-35 and Setiany et al., 2017, pp. 239-253).

ومن المؤكد أن قيام أعضاء لجان المراجعة بمهامها في كشف وحل المشاكل المحتملة في عملية تقديم التقارير للشركات يتوقف على حجم تلك اللجان، حيث إن وجود عدد أكبر من أعضاء لجنة المراجعة يحقق التنوع في وجهات النظر والمهارات والتجارب والخبرات اللازمة لضمان الرقابة الفعالة، وهذا يدل على أن حجم اللجنة هو عامل أساسي للإشراف على نحو كافٍ على ممارسات الإفصاح المحاسبي للمنشآت مما يعزز مستوى الإفصاح الاختياري (Madi, Hisham, et al., 2014, p.488).

ويرى البعض أن عدد أعضاء لجنة المراجعة لا يجب أن يزيد عن خمسة أعضاء، أو ستة أعضاء (Appuhami & Tashakor, 2017, pp.400-420)، كما أشارت بعض الدراسات إلى أن كبر عدد أعضاء لجنة المراجعة يؤدي إلى نشأة مشكلة التواكل Free rider والتخبط في المسئوليات مما يحد من ممارسات الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية للشركات (Li et al., 2012, pp.98-110).

كما قد نص دليل الحوكمة المصري (٢٠١٦م)، قواعد قيد واستمرار قيد وشطب الأوراق المالية الصادرة عام (٢٠١٧م) على أن يكون الحد الأدنى لعدد أعضاء لجنة المراجعة من ثلاثة أعضاء على الأقل وفقا لاحتياجات الشركات ومسئولياتها ومدى تعقد عملياتها المالية والمحاسبية.

٤/٣ دور لجان المراجعة في الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية للشركات الصناعية المساهمة:

تعتبر لجنة المراجعة أحد لجان مجلس الإدارة التي تساهم بدور إشرافي مهم من خلال ما يفوض إليها من صلاحيات وما تقوم به من مهام، في ضوء دور مجلس الإدارة كأحد آليات حوكمة الشركات الصناعية، وقد أكدت التقارير واللوائح الصادرة حول حوكمة الشركات وتعزيزها، على أهمية الدور الذي تقوم به لجان المراجعة كأحد آليات الحوكمة، والوظائف التي يجب أن تقوم بها اللجنة، حتى تكون آلية فعالة للحوكمة.

أما فيما يتعلق بالإفصاح المحاسبي والشفافية فإنهما يعتبران جوهر الحوكمة الجيدة، فهما يبرهnan موثوقية وجودة المعلومات المالية أو الغير مالية التي تقدمها مجالس الإدارات لأصحاب المصالح، ولضمان التزام الشركات الصناعية بهذا المبدأ، فإن الأمر يتطلب تمتع هذه الشركات بهيكل حوكمة جيد، وتحقق جودة هيكل الحوكمة من خلال تحقق جودة خصائص هيكل مجالس إدارات الشركات.

ومن ضمن مسؤوليات لجان المراجعة تحسين السياسات العامة للإفصاح المحاسبي والتقرير عن المسؤولية الاجتماعية وذلك من خلال ما يلي: (BRT,2016)

١- بيان المخاطرة (Risk Profile):

يجب على أعضاء لجنة المراجعة الفهم والإطلاع على بيان حجم وحالة المخاطرة للشركات الصناعية وذلك من خلال مراقبة وتقييم السياسات الخاصة بإدارة المخاطر المتعلقة بممارسات المسؤولية الاجتماعية لهذه الشركات.

٢- السياسات المحاسبية الهامة والأحكام والتقديرات: (Critical Accounting Policies, Judgments & Estimates)

يجب على لجنة المراجعة أن تفحص وتناقش مع مجلس الإدارة السياسات المحاسبية الهامة للشركات، وجودة التقديرات والأحكام التي يجريها مجلس الإدارة عن المسؤولية الاجتماعية.

٣- الرقابة الداخلية (Internal Control):

يجب على لجنة المراجعة الفهم والإطلاع على نظام الرقابة الداخلية بالشركات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية، وفحصها بصفة دورية ومتكررة مع كل من مراقب الحسابات والمراجع الداخلي ومعرفة كفاءتها.

٤- الإلتزام (Compliance):

يجب على لجنة المراجعة مراجعة وفحص الإجراءات المتبعة في الشركات الصناعية والتأكد من الإلتزام بالقوانين والأنظمة والسياسات الهامة، بما فيها الموائيق الأخلاقية التي ترتبط بالمسؤولية الاجتماعية.

ومن ناحية أخرى، لكي تقوم لجان المراجعة بالإشراف والرقابة على عملية الإفصاح المحاسبي والإبلاغ عن المسؤولية الاجتماعية، فإنه يجب على أعضاء اللجان أن يمتلكوا الخبرة المالية والمحاسبية التي تمكنهم من القيام بذلك، حيث يتوجب أن تشمل خبرة أعضاء اللجان الجوانب التالية: الخبرة بالحوكمة، والخبرة المالية، والخبرة بالعمليات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية (Bedard et al., 2004, pp. 13-35)، وهناك أربعة محددات للجنة المراجعة الفعالة هي: (Dezoort, 2002, pp. 38-75)

١- الموارد (Resources): وتشمل وجود عدد كافي من أعضاء اللجنة للتواصل مع الإدارة والمراجع الداخلي ومراقب الحسابات.

٢- التركيبة أو البنية (Composition): ويشمل الاستقلالية، والخبرة، والموضوعية، والنزاهة لأعضاء لجنة المراجعة.

٣- السلطات (Authorities): وتشمل قواعد التسجيل في سوق الأوراق المالية، وواجبات ومسؤوليات أعضاء لجنة المراجعة، وتأثير توجيهات الإدارة وكذلك القوانين واللوائح المتعلقة باللجنة.

٤- الجدية والنشاط (Diigence): وتشمل المكافآت والحوافز التي يحصل عليها أعضاء لجنة المراجعة، والمواظبة، والدوافع.

كما أشار دليل مبادئ وقواعد حوكمة الشركات Corporate Governance Code and Principles في الولايات المتحدة الأمريكية الصادرة في مارس عام (٢٠٠٧م) بعنوان "TIAA - CREF Policy Statement on Corporate Governance" إلى أن لجان المراجعة مسؤولة عن ضمان السلامة المالية لأنشطة الأعمال، كما يتوجب عليها أن تراقب إدارة المخاطر وممارسات الالتزام المحاسبي في الشركة، وأشارت هذه القواعد الخاصة بحوكمة الشركات بأن لجان المراجعة تعتبر مسؤولة عن فعالية نظام الرقابة الداخلية للشركة، وكذلك ضمان سلامة وجودة القوائم المالية للشركة، وكفاءة وفعالية عمليات الإدارة لمراقبة وإدارة مخاطر أنشطة الأعمال.

أما بشأن العلاقة بين لجنة المراجعة والإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية للشركات الصناعية، فإن وجود لجنة مراجعة يؤدي إلى تحسين جودة التقارير المالية من خلال تحسين جودة الإفصاح المحاسبي عن بعض الجوانب مثل الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية للشركات.

وقد أوضحت دراسة كلا من (Appuhami & Tashakor, 2017, pp. 400-420) أن الدور التقليدي للجان المراجعة قد ركز على الإفصاح الإلزامي بينما زاد هذا الدور مع تزايد الضغوط من قبل أصحاب المصالح على الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية للشركات، وخاصة بعد الانهيارات الأخيرة مثل انهيار شركتي Enron و World.Com في الولايات المتحدة الأمريكية، وقد أدى تبني المعايير الدولية للتقرير المالي International Financial Reporting Standard (IFRS)، والذي يهدف إلى تحسين شفافية وجودة التقارير المالية وتوسيع دور لجنة المراجعة للإشراف على كل من الإفصاح الاختياري والإفصاح الإلزامي والذي يتضمن الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية للشركات.

وقد أوضحت بعض الدراسات أن تعقيد المعايير الدولية للتقرير المالي International Financial Reporting Standard (IFRS) يمكن أن يؤدي إلى ضغط أصحاب المصالح على لجان المراجعة للقيام بدور أوسع بما يضمن لهم أن تقوم الشركات الصناعية بواجباتها ومسئولياتها البيئية والاجتماعية في الأجل الطويل (Jamali et al., 2008, pp. 443-459; Kolk & pinkse, 2010, pp. 15-26).

كما أشارت بعض الدراسات إلى أن تبنى المعايير الدولية للتقرير المالي International Financial Reporting Standard (IFRS) يمكن أن يشجع الشركات الصناعية على أن يكون لديها آليات حوكمة مثل وجود لجان مراجعة تساعد على تحسين شفافية وجودة تقارير الشركات (Verrist et al., 2013, pp.39-77 ; Li & Yang, 2015, pp. 933-953).

بالإضافة إلى ذلك، نجد أن العديد من الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية كدراسة كلا من (Madi, et al., 2014) و (Tashakor, 2014) و (Samaha et al., 2015) أكدت على ضرورة وجود لجنة مراجعة فعالة، من منطلق زيادة مستوى الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية للشركة وتعزيز درجة الثقة المتبادلة بين الشركات والأطراف الأخرى مما ينعكس إيجابياً على جودة التقارير المالية.

ومن هنا إتضح للباحثة أن لجان المراجعة تؤدي دوراً هاماً في الرقابة الداخلية على عملية الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية للشركات الصناعية، ليس بسبب المساعدة في تحسين حوكمة الشركات في إطارها العام، ولكن أيضاً بسبب المساهمة في تحسين وتطوير الرقابة الداخلية، ويمكن أن تكون أكثر فائدة لممارسة الرقابة الفعالة على الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية للشركات الصناعية، إذا كان من بين أعضاء اللجنة من لديهم الخبرة المالية في مجال ممارسة الأنشطة الاجتماعية، ذلك أن هذه الخبرات التي لدى أعضاء لجان المراجعة في مجال محاسبة المسؤولية الاجتماعية سوف تساعد الشركات الصناعية المصرية في تحسين نظم الرقابة الداخلية المرتبطة بالمسؤولية الاجتماعية.

٤ - الدراسة التطبيقية:

١/٤ الهدف من الدراسة:

تهدف الدراسة التطبيقية الحالية لتقديم قياس احصائي لدور استقلال وعدد أعضاء لجنة المراجعة في تحسين مستوى الإفصاح المحاسبي عن أنشطة المسؤولية الاجتماعية، وكذلك تقديم معلومات مهمة عن أثر كل خاصية من خصائص لجنة المراجعة على مستوى الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية للشركات الصناعية المساهمة، وتهدف الدراسة لتوفير معلومات عن العلاقة بين استقلال وعدد أعضاء لجنة المراجعة ومستوى الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية.

٢/٤ فروض الدراسة التطبيقية:

في ضوء مشكلة الدراسة والهدف منها، يمكن صياغة الفروض البحثية للدراسة على النحو التالي:

الفرض البحثي الرئيسي هو: وجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لاستقلال وعدد أعضاء لجان المراجعة على مستوى الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية للشركات الصناعية المساهمة.

ويتفرع من الفرض البحثي الرئيسي الفروض الفرعية التالية:

١- وجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لاستقلال أعضاء لجنة المراجعة على مستوى الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية للشركات الصناعية المساهمة.

٢- وجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لعدد أعضاء لجنة المراجعة على مستوى الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية للشركات الصناعية المساهمة.

٣/٤ اختبارات الفروض:

يشتمل هذا الجزء على اختبارات الفروض الإحصائية على النحو التالي:

- اختبار الفروق الجوهرية بين الشركات حول المتغير المستقل

تم إجراء اختبار الفروق الجوهرية للشركات حول استقلال وعدد أعضاء لجان المراجعة، وذلك من خلال اختبائي مربع كاي ويمكن عرض النتائج كما يلي:

جدول رقم (١/٣/٤)

نتائج اختبار مربع كاي للمتغير المستقل

	Chi-Square	Df	الدلالة الإحصائية
استقلال لجنة المراجعة	12.960	1	.002
عدد لجنة المراجعة	11.560	1	.001

يتضح من الجدول السابق ما يلي:

بلغ مربع كاي لاستقلال لجنة المراجعة بين الشركات ١٢.٩٦، وذلك عند مستوي دلالة إحصائية أقل من ٥%، الأمر الذي يعني وجود فروق جوهرية بين الشركات حول هذا المتغير.

بلغ مربع كاي لعدد لجنة المراجعة بين الشركات ١١.٥٦، وذلك عند مستوي دلالة إحصائية أقل من ٥%، الأمر الذي يعني وجود فروق جوهرية بين الشركات حول هذا المتغير.

- اختبار الفروق الجوهرية بين الشركات حول المتغير التابع

تم إجراء اختبار الفروق الجوهرية للشركات حول الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية، وذلك من خلال اختبائي مربع كاي ويمكن عرض النتائج كما يلي:

جدول رقم (٢/٣/٤)
نتائج اختبار مربع كاي للمتغير التابع

	Chi-Square	df	الدلالة الإحصائية
تحدد الشركة جميع أصحاب المصالح وفهم احتياجاتهم وتوقعاتهم وأهدافهم	7.960	1	.016
تحترم الشركة الاتفاقيات الدولية، والحكومية، واللوائح التنفيذية عند ممارستها للمسؤولية المجتمعية	9.68	1	.010
تقر الشركة وتتقبل أن هناك تنوعًا بالمصالح للأطراف المعنية، وتنوعًا في الأنشطة والمنتجات	6.760	1	.009
تفصح الشركة، للجهات المتحكمة والسلطات القانونية، والأطراف المعنية عن القرارات والإجراءات التصحيحية	8.960	1	.016
تفصح الشركة عن التأثيرات المعروفة، والمحتملة على البيئة والمجتمع وأيضًا الآثار المتوقعة على الرفاهية المجتمعية وعلى التنمية المستدامة.	9.040	1	.008
تُنفذ الشركة السياسات والممارسات، التي من شأنها احترام حقوق الإنسان	10.360	1	.005
تشجع الشركة المشاركة الفعالة، للعاملين الذكور والإناث، في اتخاذ القرارات	11.960	1	.016
لا تمارس الشركة أية ممارسات خادعة للمستهلك	12.960	1	.006
تقدم الشركة توعية كاملة حول المسؤولية المجتمعية	8.000	1	.032
تلتزم الشركة بجميع القوانين، واللوائح السارية المحلية، والدولية طبقًا لإجراءات محددة وتفصح عنها	4.840	1	.028

يتضح من الجدول السابق ما يلي:

بلغ مربع كاي لمؤشر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية الأول بين الشركات ٧.٩٦، وذلك عند مستوى دلالة إحصائية أقل من ٥%، الأمر الذي يعني وجود فروق جوهرية بين الشركات حول هذا المؤشر. وبلغ مربع كاي لمؤشر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية الثاني بين الشركات ٩.٦٨، وذلك عند مستوى دلالة إحصائية أقل من ٥%، الأمر الذي يعني وجود فروق جوهرية بين الشركات حول هذا المؤشر. وبلغ مربع كاي لمؤشر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية الثالث بين الشركات

٦.٧٦، وذلك عند مستوي دلالة إحصائية أقل من ٥%، الأمر الذي يعني وجود فروق جوهرية بين الشركات حول هذا المؤشر. كما بلغ مربع كاي لمؤشر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية الرابع بين الشركات ٨.٩٦، وذلك عند مستوي دلالة إحصائية أقل من ٥%، الأمر الذي يعني وجود فروق جوهرية بين الشركات حول هذا المؤشر.

أيضاً فقد بلغ مربع كاي لمؤشر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية الخامس بين الشركات ٩.٠٤٠، وذلك عند مستوي دلالة إحصائية أقل من ٥%، الأمر الذي يعني وجود فروق جوهرية بين الشركات حول هذا المؤشر. وبلغ مربع كاي لمؤشر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية السادس بين الشركات ١٠.٣٦، وذلك عند مستوي دلالة إحصائية أقل من ٥%، الأمر الذي يعني وجود فروق جوهرية بين الشركات حول هذا المؤشر. وبلغ مربع كاي لمؤشر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية السابع بين الشركات ١١.٩٦، وذلك عند مستوي دلالة إحصائية أقل من ٥%، الأمر الذي يعني وجود فروق جوهرية بين الشركات حول هذا المؤشر. وبلغ مربع كاي لمؤشر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية الثامن بين الشركات ١٢.٩٦، وذلك عند مستوي دلالة إحصائية أقل من ٥%، الأمر الذي يعني وجود فروق جوهرية بين الشركات حول هذا المؤشر. وبلغ مربع كاي لمؤشر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية التاسع بين الشركات ٨.٠٠، وذلك عند مستوي دلالة إحصائية أقل من ٥%، الأمر الذي يعني وجود فروق جوهرية بين الشركات حول هذا المؤشر. وأخيراً بلغ مربع كاي لمؤشر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية العاشر بين الشركات ٤.٨٤، وذلك عند مستوي دلالة إحصائية أقل من ٥%، الأمر الذي يعني وجود فروق جوهرية بين الشركات حول هذا المؤشر.

اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات

ويتم اجراء هذا الاختبار لمعرفة ما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي من عدمه، وذلك لاختيار نوعية الاختبارات الإحصائية المناسبة، سياتي كانت معلمية أو غير معلمية، وتم إجراء هذا الاختبار بواسطة اختبار K1omogorov-smirnov، وكانت النتائج كما بالجدول (٣/٣/٤).

جدول (٣/٣/٤)

نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات

	الملاحظات	معاملات طبيعية		Test Statistic	الدلالة الإحصائية
		المتوسط	الانحراف المعياري		
استقلال لجنة المراجعة	25	.6400	.48990	.409	.000
عدد لجنة المراجعة	25	.8400	.37417	.506	.000

من الجدول السابق يتضح أن الدلالة الإحصائية لمتغيرات الدراسة تبلغ معدلات أقل من ٥%، مما يعني إمكانية قبول الافتراض بأن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي، وبالتالي يمكن اختبار فروض الدراسة من خلال اختيار الاختبارات المعلمية.

- اختبار الارتباط

تم اجراء اختبار الارتباط لمتغيرات الدراسة وذلك باستخدام اختبار بيرسون، وكانت نتائج اختبار الارتباط للعلاقات بين المتغيرات كما بالجدول (٤/٣/٤)

جدول (٤/٣/٤)

نتائج اختبار الارتباط للعلاقات بين المتغيرات

المتغيرات	استقلال لجنة المراجعة	عدد لجنة المراجعة	Y
استقلال لجنة المراجعة	1		
	25		
عدد لجنة المراجعة	.355	1	
	.082		
	25	25	
Y	.569**	.519**	1
	.003	.008	
	25	25	25
*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).			
** . Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).			

من الجدول السابق يتضح:

- توجد علاقة ارتباط موجبة ذات دلالة إحصائية بين استقلال لجنة المراجعة ومستوي الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية قدرها ٦.٩% وذلك عند مستوى معنوية أقل من ٥%.

- توجد علاقة ارتباط موجبة ذات دلالة إحصائية بين عدد أعضاء لجنة المراجعة ومستوي الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية قدرها ١.٩% وذلك عند مستوى معنوية أقل من ٥%.

- نتائج اختبار الفرض الأول

تم إجراء اختبار الانحدار للمتغير المستقل الأول علي المتغير التابع، وذلك لاختبار أثر المتغير المستقل علي المتغير التابع وكانت نتائج الاختبار كما بالجدول (٥/٣/٤)

جدول رقم (٥/٣/٤)
نتائج اختبار الفرض الأول

النموذج	المعاملات غير المعيارية		المعاملات المعيارية	t	Sig.	
	B	Std. Error	Beta			
1	(Constant)	.556	.064	8.622	.000	
	استقلال لجنة المراجعة	.267	.081	.569	3.320	
	R					.569
	R ²					.324
	R ² المعدلة					.295

يتبين من التحليل السابق ما يلي:

- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لاستقلال أعضاء لجنة المراجعة علي مستوي الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية بالشركات الصناعية المساهمة، حيث بلغ R^2 ٠.٣٢٤، وذلك عند مستوي معنوية أقل من ٥%.

- بلغت نتائج اختبار ت ٣.٣٢٠ وذلك عند مستوي معنوية أقل من ٥%، الأمر الذي يشير إلي أن استقلال لجنة المراجعة قد أحدث فرقاً جوهرياً في مستوي الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية.

- يتبين أن هذا الأثر ذو دلالة إحصائية حيث إن مستوي المعنوية أقل من ٥%.

- نتائج اختبار الفرض الثاني

تم إجراء اختبار الانحدار للمتغير المستقل الثاني علي المتغير التابع، وذلك لاختبار أثر المتغير المستقل علي المتغير التابع وكانت نتائج الاختبار كما بالجدول (٦/٣/٤)

جدول رقم (٦/٣/٤)
نتائج اختبار الفرض الثاني

النموذج	المعاملات غير المعيارية		المعاملات المعيارية	T	Sig.
	B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	.458	.100	4.563	.000
	عدد أعضاء لجنة المراجعة	.319	.110	.519	.008
	R				.519
	R ²				.270
	R ² المعدلة				.238

يتبين من التحليل السابق ما يلي:

- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لعدد أعضاء لجنة المراجعة على مستوي الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية بالشركات الصناعية المساهمة، حيث بلغ R^2 ٠.٢٧٠، وذلك عند مستوي معنوية أقل من ٥%.

- بلغت نتائج اختبار ت ٢.٩١٥ وذلك عند مستوي معنوية أقل من ٥%، الأمر الذي يشير إلي أن عدد أعضاء لجنة المراجعة قد أحدث فرقاً جوهرياً في مستوي الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية.

- يتبين أن هذا الأثر ذو دلالة إحصائية حيث إن مستوي المعنوية أقل من ٥%.

٥- نتائج وتوصيات البحث ودراسات بحثية مستقبلية:

١/٥ نتائج البحث:

يمكن عرض أهم النتائج التي توصل إليها البحث كما يلي:

١- توصلت الدراسة التطبيقية إلى قبول الفرض البحثي الرئيسي للدراسة: "وجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لاستقلال وعدد أعضاء لجان المراجعة على مستوي الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية للشركات الصناعية المساهمة".

٢- توصلت الدراسة التطبيقية إلى قبول الفرض الفرعي الأول: "وجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لاستقلال أعضاء لجنة المراجعة على مستوي الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية بالشركات الصناعية المساهمة".

٣- توصلت الدراسة التطبيقية إلى قبول الفرض الفرعى الثانى: "وجود أثر إيجابى ذو دلالة إحصائية لعدد أعضاء لجنة المراجعة على مستوى الإفصاح المحاسبى عن المسئولية الاجتماعية بالشركات الصناعية المساهمة".

٢/٥ توصيات البحث:

١- ضرورة قيام الهيئة العامة للرقابة المالية بإلزام الشركات المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية بالإفصاح المحاسبى عن أنشطة المسئولية الاجتماعية للشركات من خلال أدوات الإفصاح المحاسبى والتي وردت بدليل حوكمة الشركات المصري عام (٢٠١٦م)، بالإضافة إلى ضرورة زيادة محتوى الإفصاح المحاسبى عن المسئولية الاجتماعية للشركات بما يتلاءم مع مبادرة التقارير العالمية GRI.

٢- أن تعمل الشركات المصرية على زيادة الإفصاح المحاسبى عن المسئولية الاجتماعية وذلك من خلال إعادة النظر في السياسات التي تتبعها فيما يخص برامج المسئولية الاجتماعية ووضع خطط سنوية منظمة لتنفيذ تلك البرامج بحيث تشمل كافة الأطراف (كالمستثمرين، والعاملين، والدائنين، والعملاء، وباقي فئات المجتمع) مما يساعد على تحسين صورتها لجذب الإستثمارات.

٣- أن تقوم الجهات الحكومية ممثلة بالدولة بتقديم المزيد من التسهيلات للشركات (كالحوافز الضريبية) التي تقوم بمسئوليتها الاجتماعية مما يساهم في دعم التنمية المستدامة فى مصر.

٣/٥ دراسات بحثية مستقبلية:

١- أثر العلاقة بين المراجع الداخلى ومراقب الحسابات على مستوى الإفصاح المحاسبى عن المسئولية الاجتماعية للشركات.

٢- أثر الدور التفاعلى بين لجان المراجعة ولجان المخاطر على مستوى الإفصاح المحاسبى عن المسئولية الاجتماعية للشركات.

٣- أثر الإفصاح المحاسبى عن المسئولية الاجتماعية للشركات على كفاءة سوق رأس المال فى البورصة المصرية.

٤- دراسة دور لجان المراجعة للشركات المدرجة فى البورصة فى إختيار مراقبى الحسابات وأثر ذلك على جودة التقارير المالية المنشورة للشركات المساهمة.

٦- قائمة مراجع البحث:

أولاً: المراجع العربية:

أ) الكتب العلمية:

١- فودة، شوقى السيد، (٢٠١٤-٢٠١٥)، "مبادئ مراجعة الحسابات والأسس المالية والمهنية فى المراجعة"، مطابع غباشى، كلية التجارة، جامعة كفر الشيخ.

ب) الدوريات العلمية:

١- المدهون، محمود أحمد محمد، ماضي، هشام كامل، و العشى، محمد مروان، (٢٠٢١)، "أثر خصائص لجنة مراجعة الحسابات على الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية: دراسة تطبيقية على البنوك وشركات التأمين المدرجة في بورصة فلسطين"، *مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية*، العدد ١، المجلد ٢٩، ص ص ١-٢٠.

٢- حافظ، سماح طارق أحمد، (٢٠٢٢)، "أثر خصائص لجنة المراجعة فى البنوك الإسلامية على العلاقة التآثيرية بين الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية لهذه البنوك والأداء المالي: دراسة تطبيقية على البنوك الإسلامية"، *المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية*، كلية التجارة، جامعة دمياط، العدد ١، المجلد ٣، ص ص ٤٤٩-٤٩٧.

٣- عبد الحليم، أحمد حامد محمود، (٢٠١٩)، "أثر خصائص لجان المراجعة على مستوى الإفصاح المحاسبى عن رأس المال الفكرى- دليل من البيئة السعودية"، *مجلة الدراسات والبحوث المحاسبية*، كلية التجارة، جامعة بنها، العدد الأول، ص ص ٨٧-١٤٤.

٤- عبد الله، يوسف صلاح، (٢٠١٨)، "دور لجان المراجعة فى الحد من السلوك الإنتهازي للإدارة فى إدارة الأرباح بهدف تحسين جودة التقارير المالية: دراسة ميدانية على قطاع البنوك بمملكة البحرين"، *مجلة الفكر المحاسبى*، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد ٤، المجلد ٢٢، ص ص ١١٥٨-١٢٢١.

٥- علي، عرفات حمدي عبد النعيم، (٢٠٢١)، "الأثر التفاعلي لخصائص لجنة المراجعة والقدرة الإدارية على العلاقة بين الاستحقاقات الاختيارية وفجوة توقيت التقرير المالي من منظور أصحاب المصلحة: دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة المقيدة بالبورصة السعودية"، *مجلة المحاسبة والمراجعة*، كلية التجارة، جامعة بني سويف، العدد ٣، ص ص ٣٠٧-٣٥٤.

٦- غنيم، محمود رجب يس، (٢٠١٩)، "أثر خصائص لجان المراجعة وجودة المراجعة على مخاطر انهيار أسعار الأسهم: دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة المسجلة بالبورصة المصرية"، *مجلة الدراسات والبحوث المحاسبية*، كلية التجارة، جامعة بنها، العدد ٢، ص ص ٥٣-١٢٦.

٧- فيصل، عبدالرحمن، (٢٠١٨)، "أثر الإفصاح عن ممارسات المسئولية الاجتماعية فى الشركات المساهمة الكويتية: دراسة ميدانية"، *مجلة الدراسات التجارية المعاصرة*، كلية التجارة، جامعة كفر الشيخ، العدد ٥، ص ص ٣٧-٦٨.

٨- يونس، نرمين صلاح الدين، (٢٠٢١)، "تطوير الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية وأثر ذلك على أداء وقيمة شركات البترول في البيئة المصرية"، *مجلة الدراسات والبحوث التجارية*، كلية التجارة، جامعة بنها، العدد ١، ص ص ٤٢٥-٤٤٩.

(ج) الرسائل العلمية (الماجستير، الدكتوراه):

١- السويطي، موسى سلامة، (٢٠٠٦)، "تطوير نموذج لدور لجان المراجعة في الشركات المساهمة العامة الأردنية وتأثيرها في فاعلية واستقلالية المراجعة الخارجية"، رسالة دكتوراه غير منشورة في المحاسبة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، الأردن.

٢- الصوفاني، محمد عبد الرحمن محمد، (٢٠٢٢)، "أثر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات من خلال تقارير الأعمال المتكاملة على ملاءمة المعلومات المحاسبية: دراسة ميدانية"، رسالة ماجستير غير منشورة في المحاسبة، كلية التجارة، جامعة كفر الشيخ.

(د) أخرى:

١- الدليل المصري لحوكمة الشركات، (أغسطس ٢٠١٦)، الصادر عن مركز المديرين المصري بالهيئة العامة للرقابة المالية، الاصدار الثالث، www.eiod.org.

٢- قواعد قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية، (٢٠١٦)، (٢٠١٧)، الهيئة العامة للرقابة المالية.

ثانياً: المراجع الاجنبية:

- 1-Albuquerque, Koskinen, and Zhang, (2018), "Corporate Social Responsibility and Firm Risk Management Science", **Articles in Advance**, pp.1-19, Electronic copy available at: <https://ssrn.com/abstract=3286367>.
- 2-Alzeban, A., & Sawan, N., (2015), "The impact of audit committee characteristics on the implementation of internal audit recommendations", **Journal of International Accounting, Auditing and Taxation**, 24, pp. 61-71.
- 3-Appuhami, R., and Tashakor, S., (2017), "The Impact of Audit Committee Characteristics on CSR Disclosure: An Analysis of Australian Firms", **Australian Accounting Review**, Vol.27, No.4, pp. 400-420.
- 4-Arendtadn, sebastian, and Malte Brettel., (2010), "Under standing TheInfluence oF Corporate Identity, Image, and Firm performance", **Management Decision**, Vol. 48, No. 10, pp.1469-1492.

- 5-Badawy, Hebatallah Abd El Salam, (2020), “Audit Committee Effectiveness and Corporate Sustainable Growth: The Case of Egypt”, **Alexandria Journal of Accounting Research**, Vol.4, No.2.
- 6-Bedard, J., Chtourou, S.M., & Courteau, L., (2004), “The Effect of Audit Committee Expertise, Independence, and Activity on Aggressive Earnings Management”, **Auditing: A Journal of Practice and Theory**, Vol. 23, No. 2, pp. 13-35.
- 7-Belal, U.M., (2008), “Three Dimensional Aspects of Corporate Social Responsibility”, Daffodil International University, **Journal of Business and Economics**, Vol. 3, Iss.1, pp.201-213.
- 8-Blue Ribbon Report, (1999), “**Report and Recommendations of the Blue Ribbon Committee on Improving the Effectiveness of corporate Audit Committees**”, New York: New York Stock Exchange and the National Association of Securities Dealers.
- 9-Brennan, N. M., & Kirwan, C. E., (2015), “Audit committees: practices, practitioners and praxis of governance”, **Accounting, Auditing & Accountability Journal**, Vol.28, No.4, pp. 466-493.
- 10-Business Roundtable (BRT), (2016), “**Principles of Corporate Governance, An Association of Chief Executive Officers Committed to Improving Public Policy**”, Available on Website: <https://businessroundtable.org/sites/default/files/Principles-of-Corporate-Governance-2016.pdf>.
- 11-Caskey, J., Nagar, V., & Petacchi, P., (2008), “Reporting bias with an audit committee”, **The Accounting Review**, Vol.85, No.2, pp. 447-481.
- 12-Chakroun, Raïda, (2013), “Family Control, Board of Directors' Independence and Extent of Voluntary Disclosure in the Annual Reports: Case of Tunisian companies”, **Journal of Business Studies Quarterly**, vol. 5, No. 1, pp. 22.
- 13-DeZoort, F. T., Hermanson, D. R., Archambeault, D. S., & Reed, S. A., (2002), “Audit Committee Effectiveness: A Synthesis of the Empirical Audit Committee Literature”, **Journal Of Accounting Literature**, Vol.21, pp. 38-75.
- 14-Hiller, Janines., (2013), “The Benefit corporation and corporate social responsibility”, **J Bus Ethics**, Vol. 118, pp.287–301.

- 15-International Integrated Reporting Committee (IIRC), (2011), “**Towards Integrated Reporting Communicating Value in the 21st Century**”, Available on Website: www.theiirc.org/wp-content/uploads/8952011/09/IR-Discussion-Paper-2011-single.pdf.
- 16-International Organization for Standardization (ISO), (2007), “**ISO 26000 Social Responsibility**”, Available on Website: <https://www.iso.org/iso-26000-social-responsibility.html>.
- 17-Jamali, D., A. M. Safieddine, & M. Rabbath, (2008), “Corporate governance and corporate social responsibility synergies and interrelationships, Corporate Governance”, **An International Review**, Vol.16, Iss. 5, pp. 443-459.
- 18-Kansal, M., Joshi, M., & Batra, G. S., (2014), “Determinants of Corporate Social Responsibility Disclosures :Evidence from India”, **Advances in Accounting**, Vol.30, Iss.1, pp. 217-229.
- 19-Kaufmann, M., & Olaru, M., (2012), “The Impact of Corporate Social Responsibility on Business Performance-Can It Be Measured, and If So, How”, **The Berlin International Economics Congress**, Vol. 1, pp. 1-16.
- 20-Kikhia, H. Y., (2014), “Board characteristics, audit committee characteristics, and audit fees: evidence from Jordan ”, **International Business Research**, Vol.7, No.12, pp. 98-110.
- 21-Kolk, A., & J. Pinkse, (2010), “The Integration of corporate governance in Corporate social responsibility disclosures”, **Corporate Social Responsibility and Environmental Management**, Vol. 17, Iss. 1, pp. 15-26.
- 22-Li, J., Mangena, M., & Pike, R., (2012), “The Effect of Audit Committee Characteristics on Intellectual Capital Disclosure”, **The British Accounting Review**, Vol. 44, Iss.2, pp. 98-110.
- 23- Li, X., & H. I. Yang, (2015), “Mandatory financial reporting and voluntary Disclosure: The effect of mandatory IFRS adoption on management forecasts”, **The Accounting Review**, Vol. 91, Iss. 3, pp. 933-953.
- 24-Madi, H. K., Ishak, Z., and Manaf, N. A. A. (2014), “The Impact of Audit Committee Characteristics on Corporate Voluntary Disclosure”, **Procedia-Social and BehavioralSciences**, Vol.164, pp. 486-492.

- 25-Malik, M., (2014), "Audit committee composition and effectiveness: a review of post-SOX literature", **Journal of Management Control**, Vol.25, No.2 , pp. 81-117.
- 26-Mittelbach-Hörmanseder, S., Hummel, K., & Rammerstorfer, M., (2020), "The information content of corporate social responsibility disclosure in Europe: an institutional perspective", **European Accounting Review**, pp.1-41, <https://doi.org/10.1080/09638180.2020.1763818>.
- 27-Pyo, G., & Lee, H. Y., (2013), "The Association between Corporate Social Responsibility Activities and Earnings Quality: Evidence from Donations and Voluntary Issuance of CSR Reports", **Journal of Applied Business Research (JABR)**, Vol.29, Iss.3, pp. 945-962.
- 28-Salehi, M., Zanjirdar, M., & Zarei, F., (2012), Factors Affecting the Quality of Audit Committee: A Study. **IUP Journal of Accounting Research & Audit Practices**, Vol.11, No.4, pp.34-48.
- 29-Samaha, K., Khelif, H., and Hussainey, K., (2015), "The Impact of Board and Audit Committee Characteristics on Voluntary Disclosure: A Meta-Analysis", **Journal of International Accounting, Auditing and Taxation**, Vol.24, pp. 13-28.
- 30-Setiany, E., Hartoko, S., Suhardjanto, D., & Honggowati, S., (2017), "Audit Committee Characteristics and Voluntary Financial Disclosure", **Review of Integrative Business and Economics Research**, vol. 6, Iss.3, pp. 239-253.
- 31-Sultana, N., Singh, H., & Van der Zahn, J. L. M., (2015), "Audit committee characteristics and audit report lag", **International Journal of Auditing**, Vol.19, No.2, pp. 72-87.
- 32-Tashakor, S., (2014), "The Influence of Audit Committee Characteristics on Voluntary Corporate Social Responsibility Disclosure : Australian Evidence", **unpublished Master Thesis** ,Macquarie University,Sydney-Australia.
- 33-TIAA-CREF, 2007," **Policy Statement on Corporate Governance**", Financial Services for the Greater Good, USA.
- 34-Verrist, A., A. Gaeremynck, & D. B., Thornton, (2013), "The impact of corporate governance on IFRS adoption choices", **European accounting review**, Vol.22, Iss.1, pp. 39-77.

- 35-Wan Mohammad, W. M., Wasiuzzaman, S., Morsali, S. S., & Zaini, R. M., (2018), “The effect of audit committee characteristics on financial restatements in Malaysia”, **Journal of Asia-Pacific Business**, Vol.19, No.1, pp.4-22.